Royaume du Maroc
Parti de l'Equité
Siège Central

المملكـة المغـربيـة
حزب الإنصـاف
المقر المركزي

الرباط، 18 شتنبر 2026

بـــلاغ صـــحفـــي

اعتداء إجرامي على مناضلي حزب الإنصاف بطنجة:
التحمل الكامل للمسؤولية لحزب التجمع الوطني للأحرار — الاعتذار العلني واجب فوري

يُدين حزب الإنصاف بأشد العبارات وأقواها الاعتداءَ الإجرامي المُدبَّر مسبقاً الذي تعرَّض له مناضلو حزبنا يوم 17 شتنبر 2026، في حي مرشان بمدينة طنجة، في الوقت الذي كان فيه فريق الحملة الانتخابية بقيادة مرشحتنا وكيلة اللائحة السيدة حنان لوقيد، والوصيف الثاني في اللائحة السيد يونس أخريف، يمارسون نشاطهم الانتخابي بكل سلمية وسط المواطنين والمواطنات في الحي.

الوقائع كما جرت

بينما كان مناضلونا يمارسون حقوقهم الدستورية في حملتهم الانتخابية، خرج فردان عمداً من مقر التجمع الوطني للأحرار (RNI) وانقضّا على فريقنا من المناضلين واعتديا عليهم بالعنف الجسدي. وحصيلة هذا الهجوم الجبان والمُنظَّم لا لبس فيها:

- تعرَّض ثلاثة أعضاء من فريقنا للضرب المبرح
- **امرأة** كانت من بين ضحايا هذا العنف الأعمى
- السيد يونس أخريف أُصيب بجروح وسُرق منه هاتفه الشخصي على يد المعتدين.

هؤلاء الأفراد ليسوا مناضلين سياسيين، إنهم *بلطجية*. وخروجهم من مقر التجمع في اللحظة ذاتها التي كان فريقنا يشتغل فيها بالحي ليس من قبيل الصدفة أبداً، بل يكشف عن تنظيم مُحكم وتدبير مسبق ومسؤولية مباشرة.

مسؤولية التجمع الوطني للأحرار: لا مفرَّ منها

يُحمِّل حزب الإنصاف التجمع الوطني للأحرار ومرشحيه بطنجة المسؤوليةَ المباشرة عن هذه الأفعال. لا يمكن ادعاء الدفاع عن الديمقراطية في الخطابات وترك البلطجية يعملون من داخل مقراتكم. ولا يمكن التذرع بحصيلة حكومية بينما تسمحون بضرب مناضلي حزب منافس ونهب ممتلكاتهم على بُعد ساعات من الاقتراع.

نطالب التجمع الوطني للأحرار ومرشحيه بطنجة بما يلي:

- اعتذار علني فوري موجَّه إلى السيدة حنان لوقيد والسيد يونس أخريف وجميع مناضلي حزب الإنصاف بطنجة، وكذا إلى **ساكنة** مدينة طنجة قاطبةً، جراء السلوك المشين والإجرامي للمنتسبين إلى مقراتهم.
- إدانة علنية لا لبس فيها لهذه الأفعال من قِبَل مسؤوليهم المحليين والوطنيين.
- تحديد هوية الأفراد المتورطين وتسليمهم إلى الجهات الأمنية المختصة.

صمت التجمع الوطني للأحرار على هذه الوقائع سيُعدُّ اعترافاً ضمنياً بالتواطؤ.

نداء إلى السلطات: كشف الحقيقة كاملةً وعقوبات رادعة

نُعرب عن **تضامننا الكامل والتام** مع السيد أخريف والسيدة لوقيد وجميع أعضاء الفريق المعتدى عليه. ونتمنى للسيد أخريف الشفاء العاجل، ونؤكد أننا سنقف إلى جانبه في كل المساعي القضائية التي سيرى في نفسه حاجةً إليها.

ندعو السلطات المختصة — قوات الأمن والنيابة العامة ولجنة متابعة المسار الانتخابي — إلى:

- فتح تحقيق فوري في ملابسات هذا الاعتداء ودور مقر التجمع الوطني للأحرار في التخطيط له.
- تحديد هوية المعتدين واعتقالهم وتقديمهم إلى العدالة في أقرب الآجال.
- إعادة هاتف السيد أخريف الشخصي الذي يُشكّل دليلاً جنائياً في القضية.
- اتخاذ جميع التدابير الاحترازية اللازمة لضمان سلامة مناضلينا ومرشحاتنا في ما تبقى من الحملة.

نُذكِّر بأن السلطات المغربية أنشأت لجاناً للمتابعة مهمتها السهر على احترام القواعد الانتخابية والتصدي لكل ما من شأنه الإخلال بسلامة مسار الاقتراع. ونُحيطها علماً رسمياً بما جاء في هذا البلاغ.

التزامنا راسخ لا يتزعزع

هذا الاعتداء الجبان لن يُرهب السيدة لوقيد ولا السيد أخريف ولا أي مناضل في حزب الإنصاف. بل إنه يكشف ذعر أولئك الذين لديهم ما يخافونه من منافسة حرة ونزيهة. سيواصل حزب الإنصاف حملته بالعزم ذاته والطمأنينة ذاتها والاحترام ذاته لمواطنينا وللقواعد الديمقراطية.

العنف سلاح الضعفاء. أما سلاحنا فهو البرنامج والإقناع وثقة ناخبات وناخبي طنجة.

نؤكد من جديد تمسُّكنا الراسخ باحترام القانون والتعددية السياسية وحرية التعبير وممارسة المنافسة الانتخابية بسلمية تامة — وهي قيم يبدو أن البعض لا يشاطروننا إياها.